

## ردا على البلاغ الصحفي غير الرسمي لوزارة الفلاحة بشأن لجوئها إلى القضاء بخصوص فضيحة ترقية أضحى العيد

أولا: وقبل كل شيء:

إن السيد عزيز أحنوش بصفته رئيسا لحزب الأحرار مسؤول سياسيا عن طريقة تدبير شؤون وزارة العدل بحكم أن السيد وزير العدل ينتمي لحزبه، وديمقراطيا فالحزب هو الذي يحاسب من طرف الناخبين، لأن الحزب يتحمل مسؤولية اقتراحه للمنصب.

إن السيد عزيز أحنوش بحكم هذا الإشراف يعرقل تطبيق الفصل 94 من الدستور الذي ينص على أن "أعضاء الحكومة مسؤولون جنائيا أمام محاكم المملكة، عما يرتكبون من جنایات وجنح، أثناء ممارستهم لمهامهم، يحدد القانون المسطرة المتعلقة بهذه المسؤولية".

وحيث إن السيد وزير العدل لم يقدم لحدود الآن أي مشروع قانون يحدد المسطرة المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للوزراء، وهذا تحت المسؤولية السياسية لحزب أحنوش، فإن هذا التقاعس ليس له من هدف سوى منح حصانة جنائية لأعضاء الحكومة من أجل تمكينهم من ممارسة المسؤولية دون محاسبة.

لا يحق للسيد أحنوش اللجوء إلى القضاء من أجل متابعة كل صحافي أو سياسي كشف فسادا مرتبطا بتدبيره المباشر أو تدبير أحد وزراء حزبه للقطاعات الحكومية، بينما يمنع هو وحزبه إقرار قانون محاكمة الوزراء لهدف وحيد هو أن يبقى السيد أحنوش والسادة وزراء الأحرار بمنأى عن المساءلة القضائية.

وتجدر الإشارة إلى أن حالات تنازع المصالح التي يقع فيها السيد أخنوش وحزبه بحكم تسييرهم لقطاع العدل عديدة وخطيرة، ونخص بالذكر ما قام به السيد وزير العدل من طلب الإحالة من أجل الأمن العمومي بخصوص محاكمة معتقلي حراك الحسيمة.

فبعد وفاة المواطن محسن فكري بسبب سوء تدبير السيد أخنوش مرة أخرى لقطاع الصيد البحري، وبعد اشتعال أحداث الحسيمة واعتبار الحراك أن أخنوش مسؤول عن أوضاع المنطقة المتردية، لجأ رئيس حزب الأحرار إلى الإيعاز لوزير العدل بنقل محاكمة نشطاء الحراك من مدينة الحسيمة إلى مدينة الدار البيضاء عبر مسطرة الإحالة من أجل الأمن العمومي، بناء على الفصل 385 من المسطرة المدنية والفصل 272 من قانون المسطرة الجنائية.

ومازال حزب الأحرار يعيق تطبيق الفصل 34 من الدستور الذي ينص على أن القانون يعاقب على حالات تنازع المصالح، وذلك عبر تقاعس وزير العدل عن تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص (حالة مليار درهم لتأمين الفلاح بين الوزير العلمي ووزارة الفلاحة، ثم حالة الوزير بوسعيد مع العلمي في إعفائه من أداء 48 مليار سنتيم عن طريق قانون المالية..).

## ثانياً: بخصوص فضيحة ترقيم أضاحي العيد:

إن تحالف (أخنوش- كريمين) مطلوب للمساءلة القضائية بخصوص التدبير المشبوه لعملية ترقيم أضاحي العيد، وهي عملية موضوع شكاية وجهت للسيد رئيس النيابة العامة ومنتظر منه أن يُوجه بفتح تحقيق عاجل وشامل في هذا الموضوع.

وبالتالي فإن أساليب الدعاية الإعلامية التي ترمي إلى تحوير الأنظار عبر إشاعة خبر أن تحالف (أخنوش-كريمين) هو من سيلجأ إلى القضاء لن يجدي نفعاً، ولن يتمكن من طمس هذه الفضيحة السياسية والقانونية.

وفي نفس السياق، فإن الحزب المغربي الحر يذكر بأن أخنوش ملزم بتوضيح أوجه وطريقة صرفه لـ 60 مليون دولار بدعوى التأمين على أسعار المحروقات ( Hedging ) عندما كان وزيراً للاقتصاد والمالية بالنيابة.

على السيد عزيز أخنوش أن يجيب على الدواعي التي جعلته يقوم بشكل مستعجل وخاطف بإبرام صفقة تأمين أسعار المحروقات والسهر على إخراج 60 مليون دولار من ميزانية الدولة بمجرد ما عُين وزيرا للمالية بالنيابة، كما لو أن الغرض من نيابته عن وزير المالية هو صرف هذا المبلغ الكبير من المال العام وبالعملة الصعبة.

### ثالثا: المطالب العاجلة للحزب المغربي الحر:

1- سحب وزارة العدل حالا ودون إبطاء من حزب الأحرار وإسنادها لحزب آخر من داخل أحزاب التحالف الحكومي، حتى يتسنى وقف حالات تنازع المصالح الصارخة التي وقع فيها وزراء حزب الأحرار.

2- فتح مشاورات حكومية عاجلة من أجل استبدال حزب الأحرار بحزب أو أحزاب أخرى داخل الأغلبية الحكومية.

3- تحريك آليات التفتيش الإداري المتوفرة للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية لافتحاص ملايين الدارهم من الدعم العمومي التي وزعت عن طريق الجمعيات المشبوهة التي يسيروها السيد امحمد كريمين، وعلى رأسها الجمعية الوطنية للحوم الحمراء وجمعيتي البركة وتنمية قطاع اللحوم الحمراء بين سليمان.

4- تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في تدبير السيد محمد بوسعيد لوزارة الاقتصاد والمالية وما قدمه من امتيازات للوزيرين أخنوش والعلمي.

الأستاذ محمد زيان  
المنسق الوطني  
للحزب المغربي الحر

الأستاذة إلهام بلفلاح  
رئيسة لجنة محاربة الفساد

